Journal of Humanities and Social Sciences Researches (JHSSR)

ISSN: 2958-3160 (Online)

Measuring the effectiveness of spending policy on some macroeconomic variables in Iraq

Noaman Mundher Younus[1], Mustafa Ismail Khalil[1]

[1] Department of Economics, College of Administration and Economics, Tikrit University, Tikrit, Iraq.

* Corresponding author: Breathing2233@tu.edu.iq

Received: 10/11/2023 Accepted:13/12/2023

Abstract

The importance of the spending policy emerges as it is considered one of the most effective financial and economic policies used to influence many critical economic variables, which are classified within the economic planning tools in order to influence the overall economic activity and then reach economic development and overcome and confront the obstacles represented by economic fluctuations by influencing the most important macroeconomic variables. The research aims to verify the effectiveness of the spending policy by measuring its impact on some macroeconomic variables in Iraq using Markov models with variable systems, which show effectiveness during booms and busts. In order to increase global demand, the volume of public spending in Iraq increased. Still, it was not effective in terms of affecting the domestic product because of the contribution of oil revenues at the time to the formation of the gross domestic product, and it caused a rise in inflation rates. However, monetary policy intervened through its tools, which led to relative stability in the general level of prices on an extended basis in the short and long term. The research also suggested intensifying the government's efforts to prioritize and adjust its spending policies by reforming its structure and its various aspects, with the need to improve and achieve high efficiency in directing that policy in line with the diversification of its financing sources to reach the desired economic goals.

Keywords: Spending policy Macroeconomic variables, Economic development, Markov models.

قياس فاعلية السياسة الانفاقية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

نعمان منذر يونس[1]، مصطفى إسماعيل خليل[1]

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت العراق.

***البريد الالكتروني للمؤلف المراسل:** Breathing2233@tu.edu.iq

الخلاصة

تبرز أهمية السياسة الانفاقية كونها تعد من انجع السياسات الاقتصادية المالية المستخدمة للتأثير في العديد من المتغيرات الاقتصادية المهمة ,والتي يتم تصنيفها ضمن أدوات التخطيط الاقتصادي من أجل التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي ومن ثم الوصول للتنمية الاقتصادية وتذليل ومجابهة المعوقات المتمثلة بالتقلبات الاقتصادية من خلال التأثير على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي. ويهدف البحث الى التحقق من مدى فاعلية السياسة الانفاقية عبر قياس تأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق باستخدام نماذج ماركوف ذات النظم المتغيرة والتي توضح تلك الفاعلية ضمن فترات الرواج والكساد, وقد توصل البحث الى انه في وقت الرواج ومع انتعاش

DOI: 10.33687/jhssr.002.05.000294

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي تعاظم حجم الانفاق العام في العراق غير إنه لم يكن فاعلاً من حيث التأثير على الناتج المحلي نتيجة مساهمة الايرادات النفطية حينها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما تسبب بارتفاع معدلات التضخم , الا ان السياسة النقدية تدخلت عبر ادواتها وهو ما أدى الى استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار وبشكل ممتد على المديين القصير والطويل ,كما اقترح البحث تكثيف مساعي الحكومة في ترتيب أولويات سياساتها الانفاقية وضبطها عبر اصلاح هيكلها وجوانبها المتعددة, مع ضرورة تحسين وتحقيق الكفاءة العالية في توجيه تلك السياسة بما يتلائم مع تنويع مصادر تمويلها للوصول للأهداف الاقتصادية المرجوة.

الكلمات المفتاحيه: سياسة الإنفاق متغيرات الاقتصاد الكلي، التنمية الاقتصادية، نماذج ماركوف.

1. المقدمة

تظهر أهمية السياسة المالية من حيث تصنيفها كأهم وأنجع السياسات الاقتصادية التي من الممكن استخدامها للتأثير في العديد من المتغيرات الاقتصادية المهمة ,وذلك بفضل أدواتها المتنوعة التي تحتل مكانة مهمة ضمن أدوات التخطيط الاقتصادي في الوصول للتنمية الاقتصادية وتذليل ومجابهة المعوقات التي تؤدي لحدوث اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي, وتستمد هذه السياسة قوتها من خلال الآليات والوسائل الفاعلة التي تمتلكها (الموازنة العامة, النفقات العامة, الايرادات العامة) ,اذا تمارس الدولة وعبر سياستها المالية وبشقها الانفاقي المتضمن للانفاق الجاري والاستثماري فضلاً عن الاثار التخصصية والتوزيعية واستقرارية من خلال فاعلية دور الانفاق العام في التأثير على مستويات الطلب والعرض الكلي ومن ثم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يمكن ان تعكس التوازن والاستقرار الاقتصادي.

اذ تطرح السياسة الانفاقية نفسها و بقوة منذ ثلاثينيات القرن الماضي في البلدان النامية ذات البيئة الاقتصادية المعقدة من خلال محدودية الموارد والضغوط الانفاقية الواسعة من اجل تقديم الخدمات وتلبية الحاجات الاساسية، والعراق أحد تلك البلدان النامية الذي يبرز فيها دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية وهو ما ينعكس عبر سياستها الانفاقية، اذ يتضح تعاظم حجم الانفاق العام في موازنات الدولة العراقية للأعوام السابقة وهو ظاهرة متولدة ومستمرة تنجم عن اتساع نطاق الدولة ومهامها من خلال مسؤوليتها عن تأمين وتحقيق استقرار على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، وفقاً لهذا تظهر اهمية دراسة السياسة الانفاقية المتبعة في العراق وبيان مدى فاعليتها في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية في البلد خلال المدة (2004-2020) وذلك عبر قياس وتحليل أهم آثارها على أهم متغيرات الاقتصاد الكلية والتي تعكس جانباً مهماً على مستوى الأداء والبنيان الاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث

تؤدي السياسة الانفاقية دوراً هاماً في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد وخصوصاً ضمن نطاق الاستقرار والفاعلية واحداث النمو والتوازن , فالسياسة المالية عبر شقها الانفاقي قد تؤثر سلباً أو ايجاباً في مجمل النشاط الاقتصادي ولمعرفة ذلك يتم طرح الاشكالية التالية:

ما مدى فاعلية السياسة الانفاقية المتبعة في العراق على التأثير في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال المدة (2004-2020)؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها , ان العلاقة غير منضبطة بين كل من السياسة الانفاقية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة البحث.

هدف البحث

نظراً لأهمية موضوع السياسة الانفاقية وفاعليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة ,جاء هذا البحث بهدف المساهمة في البحث العلمي بشأن هذه المسألة من خلال التحقق من مدى فاعلية السياسة الانفاقية عبر قياس تأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق باستخدام نماذج ماركوف ذات النظم المتغيرة والتي تعد أحد أهم وأحدث الاساليب القياسية الحديثة.

أهمية البحث

تتبلور أهمية البحث حول الدور والفاعلية التي تتمتع بها السياسة الانفاقية من حيث التأثير وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية , ولا سيما في ظل موازنات البلد للأعوام الماضية والتي كانت ذات طابع انفاقي هائل , وما يعطي هذا البحث أهميته الخاصة في بلد كالعراق , انها جاءت لبيان فاعلية السياسة الانفاقية المتبعة في إحداث الآثار المرغوبة في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تشكل جوهر وأساس يستند عليه النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي.

منهجية البحث

DOI: 10.33687/jhssr.002.05.000294

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

تم اعتماد كلاً من المنهج الوصفي والتحليلي في هذا البحث من أجل وصف واستعراض واقع السياسة الانفاقية ممثلة بالنفقات العامة , وكذلك واقع الاقتصاد الكلي عبر بعض متغيراته , مع الاستعانة بأهم وأحدث الاساليب الكمية لقياس تأثير فاعلية السياسة الانفاقية في كل من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم باعتبارها متغيرات اقتصادية كلية لبلد البحث من خلال استخدام برنامج Eviews12 كوسيلة وأسلوب قياسي.

حدود البحث

أ- الحدود المكانية : تناول البحث الاقتصاد العراقي

ب- الحدود الزمانية : تناول البحث المدة الزمنية (2004-2020)

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور , تم تخصيص المحور الاول للإطار النظري والمفاهيمي لكل من السياسة الانفاقية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي مع بيان العلاقة بينهما نظرياً, في حين تناول المحور الثاني تحليل واقع السياسة الانفاقية واستعراض لأهم متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة البحث, أما المحور الثالث فقد تضمن الجانب القياسي للبحث.

المحور الأول
الاطار المفاهيمي للسياسة الانفاقية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

أولاً: ماهية السياسة الانفاقية.

تستمد الاقتصادات العالمية اختلافها من جوهر اختلاف المذاهب الاقتصادية التي تحدد هويتها ونظام عملها والنشاط السائد فيها ,سواء كان المذهب رأسمالياً أو مذهباً اشتراكياً فإن ذلك يحكم وبشكل رئيس السياسة الانفاقية التي تنتهجها الدولة ,اذ اتسع نطاق الاعتماد عليها مع تعاظم حجم وتأثير تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خصوصاً بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929, وتبلورت القناعات والآراء التي قادها كينز نحو التأكيد على اعتماد السياسة المالية عبر أداتها الانفاقية في معالجة المشاكل والوصول الى بر الأمان من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ,لذا يمكن ان تعرف السياسة الانفاقية على أنها مجموعة من الآليات والبرامج التي تتبناها الحكومة ضمن موازنتها العامة والتي تنعكس على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية ,عن طريق توفير السلع العامة والتي تستحصل أثمانها من خلال جمع ما يتطلبه تمويل هذه العملية سواء عن طريق تحصيل الايرادات أو فرض الضرائب (William,2012:354).

ويتباين حجم وفاعلية السياسة الانفاقية وأغراضها وفق درجة تطور البلدان وطبقاً لأنظمتها الاقتصادية القائمة والتي تتنوع وتتعد بطبيعة الحال ,إذ نجد ان السياسة الانفاقية التي تكون في خانة البلدان المتقدمة والمتطورة مستهدفةً لمشكلة البطالة ومكافحة الضغوط التضخمية المتفاقمة وهو ما يقود للهدف الأسمى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان ,في حين نجد أن السياسة الانفاقية في البلدان النامية مكرسة نحو تطوير وبناء قاعدة انتاجية متقدمة في المجال الصناعي ,فضلاً عن توفير متطلبات افراد المجتمع من السلع الأساسية وعلى وجه الخصوص السلع الاستهلاكية ,ويتضح عبر استعراض السياسات الانفاقية واغراضها في البلدان آنفة الذكر انها تطمح في النهاية للوصول الى أهداف وغايات محددة تنسجم مع امكانيات وطبيعة الاقتصاد السائد من حيث درجة تطوره والمرحلة الراهنة التي يمر فيها هذا الاقتصاد لتقوده الى التوازن والاستقرار المنشود, وان هذه السياسة المتبعة من الدولة نابعة من مفهوم جوهري يعرف بالانفاق العام والذي يعرف على أنه " مبلغ نقدي يخرج من ذمة الحكومة أو إحدى تشكيلاتها او هيئاتها العامة, مستهدفة إنفاقه في سبيل إشباع وتلبية حاجات عامة" (مجيد,2016:439).

ثانياً: الإطار النظري لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

يعد الاقتصاد الكلي من أبرز المواضيع الاقتصادية وأكثرها شيوعاً في كثير من الدراسات والأدبيات الاقتصادية ,ورغم ذلك لم يظهر تعريف محدد وموحد له وما نجده فقط هو مفهوم يدمج ويمزج مابين عدة متغيرات تمثله وتعبر عنه , بالاستناد الى طبيعة وجوهر النشاط الاقتصادي ككل , كما ان أداء الاقتصاد الكلي ذو صلة وثيقة في مع سلسلة من المتغيرات والمعايير الكفيلة في بيان مدى سلامة مجمل الأداء والموقف الاقتصادي , لذا سيتم التطرق لمتغيري النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم كمتغيرات اقتصادية كلية من الناحية النظرية وكما يأتي :-

1. ماهية النمو الاقتصادي.

لقد اختلفت وجهات النظر لمعظم الباحثين الاقتصاديين في مجال التميز بين مصطلحي النمو والتنمية ، ويعود السبب في ذلك الى العلاقة المترابطة بينهما لكون احدهما مكمل للآخر ، إذ ان النمو في الأساس يركز على التغيرات الكمية في الناتج القومي دون حصول تغيرات ملموسة في الجوانب الاخرى ، بينما التنمية تركز على التغيرات النوعية في الناتج القومي وتهدف الى احداث تغييرات هيكلية واسعة في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية (خلف ,177:2006), كما عرّف بعض الاقتصاديين النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، او الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بين فترتين (الوزني والرفاعي ,381:2008), او هو "عملية حدوث زيادة في احد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي او متوسط دخل الفرد او الناتج المحلي الاجمالي ، من دون اتخاذ أي إجراءات متعمدة او موجهة من شانها ان تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل او بآخر" (تورادو ,175:2006), كما يُعرف النمو الاقتصادي

بأنه " عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة " ، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي ، والعكس صحيح (عريقات ,263:2006), في حين يرى آخرون انه " الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي من دون ربطه بالضرورة بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، بينما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي مقروناً بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية" (العيسى وقطف ,2006 :313)

2. ماهيـة التضخم.

التضخم (هو كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعّـــــــال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنيه معينه تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار), (عناية ,2000 :52), وكذلك يعرف بأنه إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بشكل يؤدي الى تدهور في القوة الشرائية للنقود ، الناتج عن عدم التوازن (Non-Equilibrium) بين التيار النقدي والتيار السلعي ، ويتميز هذا المفهوم بأنه يشير إلى ديناميكية هذه الظاهرة ويسمح بان تندرج تحتها كل أسبابها والقوى المتزاحمة التي تكون القوة الدافعة لارتفاع الأسعار , وقد يحدث هذا الفائض أو العجز نتيجة زيادة الطلب أو نقص المعروض من السلع (حسين ,2007 :39) أما الارتفاعات النسبية لبعض السلع والخدمات لفترات معينه فإنها لا تعكس بالضرورة حالة تضخمية أو يمكن أن تكون أسباب حدوثها غير الأسباب التي تدفع بالتضخم إلى الظهور مثل المواسم الزراعية السيئة ، والقصور في الإنتاج دون الطاقة المتاحة للإنتاج وما إلى ذلك, ويعد الارتفاع في الأسعار أحد المؤشرات على التضخم بدلاً من كونه سبباً له إذ إنَّ الارتفاع في الأسعار يوجد البيئة الملائمة لإرتفاع آخر لاحق ثم ارتفاع يليه وهكذا(الخصاونة ,2000 :167).

ثالثاً: العلاقة بين السياسة الانفاقية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

تؤدي الدولة دوراً هاماً من خلال قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي ,ويحظى هذا التأثير بأولوية وأهمية قصوى ويقع على قمة الهرم المتعلق بالأهداف والغايات الاقتصادية الأخرى, حيث يتحقق ذلك طريق فاعلية السياسة الانفاقية وإمكانية وصولها الى النتائج المرجوة من حيث التأثير على العديد من المتغيرات التي تحكم مجمل النشاط الاقتصادي ,إذ نجد طبيعة العلاقة بين تلك السياسة وبين النمو الاقتصادي تستند على نظرية كينز عام 1936 اثناء فترة الكساد والتي استعمل فيها السياسات المالية التوسعية لزيادة الدخل وتنشيط الطلب وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي الذي ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي كما أن المنهج الكينزي يفترض بان السببية تتجه من الانفاق العام الى النمو الاقتصادي في اوقات الركود والكساد ويرى كينز ان الطلب هو المحرك الاساسي للنمو ,لذلك مؤيدو هذه المدرسة يؤيدون نهج الزيادة في النفقات العامة وخاصة على البنى التحتية لأنها تقود الى نمو اقتصادي مرتفع (عطية,244:2011) , كما تنبع العلاقة بين السياسة الانفاقية ومعدلات التضخم من حيث استخدام تلك السياسة كأحد الوسائل التي من الممكن توجيهها للحد من الضغوط التضخميـة المُتزايدة في الإقتصاد , ويتم ذلك من خلال دعم السلع والمواد واسعة الاستهلاك وكذلك عن طريق اعادة توجيه السياسة الانفاقية وتخصيصها وتركيزها على الجوانب الاستثمارية , فضلاً عن تقليص حجم الانفاق العام الذي ينعكس ومن خلال آلية عمل المضاعف على تراجع مستوى الإستهلاك , الأمر الذي من شأنه ان يخفض من الطلب الكلي المتزايد , مما يعالج ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم مكافحة الزيادة في معدلات التضخم (حميد, 2015: 54)

المحور الثاني

تحليل واقع السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2020)

أولاً: تحليل واقع السياسة الانفاقية في العراق للمدة (2004-2020):

أخذت السياسة الانفاقية بالاتساع بعد عام 2003 نتيجة الزيادة الملحوظة في الايرادات النفطية والتي تزامنت مع انقضاء العقوبات والقيود الاقتصادية المفروضة والتي رافقها أيضاً زيادة في أسعار النفط , لذلك نلحظ ان المدة (2004-2020) قد تميزت بسياسة انفاقية توسعية في معظم فتراتها من خلال تزايد حجم الانفاق العام لتلك المدة, إذ يتبين من خلال جدول(1) انه وخلال المدة الزمنية (2004-2008) بأن الانفاق العام كان مرتفعاً بشكل واضح وكبير ,اذ بلغ (32117491) مليون دينار عام 2004 , واستمر بالارتفاع حتى بلغ في عام 2008 (59403375) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (52.19%), وذلك بسبب ازدياد جانب الانفاق العسكري والتخصيصات لدعم الاجهزة الامنية , وهو توجه يدعم تعزيز السيطرة على الوضع الأمني وخصوصاً بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وما خلفه من فوضى وفراغ أمني كبير, فضلاً عن زيادة مستويات الاجور والرواتب لموظفي الدولة عبر بوابة الانفاق التشغيلي , أما في عام 2009 تحديداً فقد انحسر حجم الانفاق العام ليبلغ (55589721) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (6.42-%) , نتيجة لتداعيات أزمة الرهن العقاري العالمية في تلك المدة والتي أجبرت الحكومة على اتباع سياسة انفاقية انكماشية تستهدف تقليص حجم الانفاق العام ولو مؤقتاً, بعدها تعافت السياسة الانفاقية واتخذت سياقها التوسعي المعتاد للأعوام 2010-2013 , اذ بلغت (70134201) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (26.16%) , وتواصل الارتفاع الى أن بلغ (119127556) مليون دولار في عام 2013 وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.30%), ويأتي هذا التسارع في الارتفاع خلال تلك المدة على أثر ارتفاع الانفاق الموجه نحو الجانب التشغيلي في الموازنة العامة على حساب الانفاق الاستثماري الذي تراجع في تلك المدة, بينما شهد حجم الانفاق العام انخفاضاً خلال عامي 2014-2015 , إذ بلغ تواليا (112192126) و (70417515) مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة بلغت تواليا (5.82-%) و(-

DOI: 10.33687/jhssr.002.05.000294

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

37.23%), بسبب تراجع اسعار النفط العالمية والتي أثر بشكل كبير على جانب الايرادات النفطية وأدى لانخفاضها, رافقها زيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب مع عصابات داعش وعدم استقرار الاوضاع الأمنية آنذاك , فضلاً عن سياسة ترشيد الانفاق التي تبنتها الحكومة من أجل التحكم والسيطرة على التزايد الكبير في الانفاق العام, لكن ذلك لم يدم طويلاً اذ عادت النفقات العامة لترتفع خلال الأعوام 2016-2019 , حيث بلغت (73571000) مليون دينار في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.48%) ,واستمر الارتفاع حتى بلغ (111723523) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (38.14%) وهو أعلى مقدار خلال مدة البحث, غير انه سرعان ما تراجع وانخفض ليبلغ (91917390) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (17.77-%), نتيجة لظهور جائحة كورونا وما رافقها من انخفاض كبير في اسعار النفط ,والجدول التالي يوضح تطور حجم الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020):

جدول (1) تطور حجم الإنفاق العام في العراق للمدة من(2004-2020) (مليون دينار)

السنة	الإنفاق العام	معدل النمو السنوي للإنفاق العام %
2004	32117491	-
2005	26375175	-17.87
2006	38806679	47.13
2007	39031232	580.
2008	59403375	.252
2009	55589721	-6.42
2010	70134201	26.16
2011	78757667	12.30
2012	105139575	33.50
2013	119127556	13.30
2014	112192126	-5.82
2015	70417515	-37.23
2016	73571000	4.48
2017	75490200	2.61
2018	80873200	7.13
2019	111723523	38.15
2020	91917390	-17.72

المصدر: البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرات السنوية 2004 – 2020

ثانياً: تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020):

يعبر عن نشاط الاقتصاد الكلي من خلال تمثيله عن طريق متغيرات مختارة ذات دلالة وانعكاس وانطباع قوي تبين مدى استقراره من عدمه , لذا سوف يختار الباحث متغير النمو الاقتصادي معبراً عنه بحجم الناتج المحلي الاجمالي في الاسعار الثابتة ومعدل التضخم ,اذ سيتم تحليل تطورهما في بلد البحث وفقاً للآتي :

1. تطور واقع الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020):

إذ يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ (101844920) مليون دينار في عام 2004 ,وارتفع تدريجياً حتى بلغ (111455813) مليون دينار في عام (2007) وبمعدل نمو سنوي قدره (1.89%) وهذا يعود إلى الفوائض المالية التي تحققت نتيجة ارتفاع اسعار النفط وخصوصاً بعد العام (2003) ، كما بلغ (120626895) مليون دينار في عام (2008) وبمعدل نمو سنوي موجب مقداره (8.23 %) وكانت تلك الزيادة ناجمة عن نجاح قدرة السياسة النقدية ممثلةً بالبنك المركزي في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولقد شهدت معدلات الناتج المحلي الاجمالي خلال الأعوام 2014 و2015 على التوالي انخفاضاً ملموساً في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبمعدلات نمو سنوي سالبة ,حيث بلغت هذه المعدلات (0.64-%) ، (2.44-%) تواليا, ويرجع مغزى ذلك لتداعيات الحرب ضد التنظيم الارهابي آنذاك وما رافق تلك الفوضى الأمنية من تدهور ألاسعار العالمية للنفط والتي انعكست سلباً على جانب الايرادات في الموازنة العامة، لكنه سرعان ما شهد تعافياً تدريجياً حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (211789774) مليون دينار محققاً معدل نمو سنوي ايجابي قدره (3.25%) ,ويعود هذا إلى الارتفاع لزيادة أجمالي الانتاج السنوي من النفط الخام ومعدلات الانتاج اليومية، وشهد انخفاضاً ملحوظاً في عام (2020) اذ بلغ (189837570) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ مقداره (10.37-%) ,ويعزى ذلك الى بداية أزمة كورونا الخانقة وتداعياتها فضلاً عن تدهور اوضاع أسواق النفط العالمية ،والذي انعكس سلباً في تراجع كبير للاقتصاد العراقي وجاء بفعل تأثير نمطين ريعيين منخفضين أسهما في هذا التراجع والجدول التالي يوضح تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020):

جدول (2) تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي%
2004	101844920	-----
2005	103550920	67.1
2006	109389646	35.6
2007	111455813	891.
2008	120626895	8.23
2009	124702379	3.38
2010	132687543	6.40
2011	142700469	7.55
2012	162587771	13.94
2013	174989625	7.63
2014	173873147	-0.64
2015	169631470	-2.44
2016	199477452	17.59
2017	201528838	1.03
2018	205130066	1.79
2019	211789774	3.25

DOI: 10.33687/jhssr.002.05.000294

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

2020	189837570	-10.37

المصدر: وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء ,مديرية الحسابات القومية ,تقارير ونشرات الاعوام (2004-2020)

2. تطور واقع التضخم في العراق للمدة (2004-2020):

يتضح من جدول (3) ان هناك تحرك للأسعار تدريجياً نحو الارتفاع وهذا ما فسرته معدلات التضخم والتي بلغت أعلى مستويات لها خلال المدة بين (2005-2007) , حيث بلغت نسبة التضخم (53.1%) في عام 2006 ,وهي أعلى نسبة تم تسجيلها خلال مدة الدراسة, لاعتماد الدولة بشكل كبير على الاستيراد على أثر عدم قدرتها على مواجهة الطلب المحلي آنذاك, ومن ثم تراجعت معدلات التضخم لتنخفض بشكل ملحوظ بداية عام 2008 ليبلغ معدل التضخم حينها (12.7%) وذلك نتيجة اجراءات السياسة النقدية التقشفية, وتوجه البنك المركزي نحو تعزيز الرصيد من الاحتياطيات الأجنبية التي ساهمت بصورة واضحة بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وقيمة العملة خلال الأعوام المتتالية ,بعدها تذبذبت معدلات التضخم ما بين ارتفاع وانخفاض نسبي خصوصاً للمدة (2009-2019) على التوالي ,ليبلغ معدل التضخم (0.2-%) خلال العام 2019 وهي أقل نسبة تضخم شهدتها مدة الدراسة، بل ان دخول معدلات التضخم في نطاق السالب لم يشهده الاقتصاد لأكثر من (20) سنة, إذ يعبر ذلك بالدرجة الأساس عن اختلال اقتصادي وحالة غير مستقرة وتدهور في النشاط الاقتصادي , وهذه الحالة والنوع من التضخم ذو دلالة سلبية على الوضع الاقتصادي للبلد في أنه يعاني ركوداً اقتصادياً, وهو ما انعكس فعلاً على الدخل الحقيقي للأفراد ومن ثم على الدورة الاقتصادية والانتاج, وعاد بعدها معدل التضخم واخذ بالارتفاع ليبلغ (0.4%) في عام 2020 ,نتيجة لتحرك الاقتصاد بعد الاجراءات التي اتبعتها الدولة عبر سياساتها المالية والنقدية, والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020):

جدول(3) تطور الرقم القياسي للأسعار في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	معدل التضخم السنوي%
2004	26.8
2005	37.10
2006	53.10
2007	30.90
2008	12.70
2009	8.30
2010	2.50
2011	5.60
2012	6.10
2013	1.90
2014	2.20
2015	1.40
2016	0.10
2017	0.20
2018	0.18

2019	-0.20
2020	0.4

المصدر: البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرات السنوية 2004 – 2020

المحور الثالث

استخدام نماذج ماركوف ذات النظم المتغيرة لقياس فاعلية السياسة الانفاقية على التأثير في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020)

تمهيد

في هذا المحور يتم تحديد التغيرات الهيكلية المحتملة للمتغيرات موضوع البحث لسلسلة زمنية مداها يتراوح بين (2004-2020) ضمن أوقات الصدمات والأزمات باستخدام Bai-Perron test، ومن ثم استخدام نماذج (Markov model of switching-regime) لبيان مدى فاعلية السياسة الانفاقية في التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في بلد البحث، والذي يمثل أحد النماذج غير الخطية للسلاسل الزمنية التي تتشارك ضمن مصفوفات متعددة لهذا النموذج ووفق انظمة مختلفة تتفق مع سلوك ومسار السلاسل الزمنية غير الخطية التي تصعب عملية التنبؤ بسلوكها بسبب الآثار الناجمة عن الصدمات والتحولات الممتدة عبر الزمن, وذلك بهدف قياس تأثير فاعلية السياسة الانفاقية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020) ولذلك، فإن المنهج الأمثل (Bai-Perron tests) هو أسلوب البحث التطبيقي الملائم لاختبار الكشف عن حالات الانقطاع الهيكلي للسلسلة الزمنية لمتغيرات البحث، وفي توضيح الفاعلية لطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث, كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد بنسبة كبيرة على النفط الخام كمورد رئيسي لتمويل الانفاق العام، لذلك أي صدمة في أسعار النفط الخام تؤثر سلباً على الإيرادات والتي تنعكس بدورها على السياسة الانفاقية للبلد.

أولاً: المنهجية القياسية

تعتمد المنهجية القياسية ضمن هذا المحور على تحديد التغيرات الهيكلية لمتغيرات البحث ، وذلك بهدف تحديد نوع هذا التغير الهيكلي هل هو صدمة مؤقتة او دائميه ام هي مزيج بينهما، وهل ذو تأثير آني ام متدرج وهل سببه عبارة عن عدم تماثل ام عتبات او أنظمة انتقال، وتحديد هل هذا الانكسارات الهيكلية ناتجة عن ازمة ام عن دورات وتقلبات الاقتصادية، بعد ذلك نسعى لتحديد النموذج المناسب لاختبار الفاعلية وحجم التأثير، اذ تم اختيار نموذج (Markov model of switching-regime) لقياس التأثير في ظل نظامي الرواج والكساد لاتفاق هذا الأنظمة مع سلوك السلاسل الزمنية التي دائماً ما تخضع للصدمات.

ثانياً: توصيف النموذج : في هذا البحث تم اختيار متغير الانفاق العام معبراً عن السياسة الانفاقية وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج المقدر بينما تم اختيار بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي, معدل التضخم) كمتغيرات تابعة.

symbol	Variable
X	الانفاق العام
Y1	الناتج المحلي الاجمالي
Y2	معدل التضخم

تغطي مدة البحث السلسلة الزمنية (2004-2020)، حيث انه ومن خلال هذه المدة حدثت الازمة المالية العالمية لسنة 2008 فضلاً عن أزمات متعددة محلية وإقليمية ودولية أدت الى تغيرات ملحوظة في أسعار النفط الخام العالمية والتي تعتبر المورد الرئيسي لتمويل الانفاق العام في العراق ، لذلك أي تغير في أسعار النفط العالمية يؤدي الى تغير نهج السياسة المالية وخاصة الانفاقية المتبعة لتغطية العجز في الإيرادات العامة مما يولد عامل مؤثر في الاقتصاد ككل وبشكل عام عبر أهم مؤشراته المتمثلة بحجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم.

ثالثاً: Regime Switching Models Result

تم تحليل نماذج ماركوف ذات الانتقال السلس للنظم المتغيرة (Smoothing Regime Switching Models) من خلال نموذج الانحدار الذاتي (AR)، اذ يتم اعتبار المتغير X_t كدالة لقيمهِ السابقة X_{t-1}، وتأخذ نماذج الانحدار الذاتي (AR) الصيغة الآتية:

$$X_t = \mu + \theta_1 X_{t-1} + \theta_2 X_{t-2} + \cdots + \theta_p X_{t-p} + Z_t \quad \dots \quad (35)$$

اذ ان: $(\mu, \theta_1, \theta_2, \cdots, \theta_p)$ معالم النموذج (Z_t) متغيرات عشوائية غير مرتبطة مع بعضها بوسط حسابي قيمته صفر وتباين (σ_z^2) أي ان:

$$E(Z_t) = 0$$

DOI: 10.33687/jhssr.002.05.000294

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

$$E(Z_t Z_{i+k}) = \begin{cases} 0 & k \neq 0 \\ \sigma_z^2 & k = 0 \end{cases}$$

وتم تقدير نظامين إساسين بالاعتبار السابق للمتغيرات، اذ يمثل النظام الأول فترة الرواج أو نظام ارتفاع الأسعار فتقدر معلمات النظام واحتمالية اتباعه من طرف المتغيرات واحتمالية الانتقال منه وإليه، في حين ان النظام الثاني يتمثل بنظام الكساد أو انخفاض الأسعار، مع الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية الاقتصاد العراقي لاعتبارات الصدمات الهيكلية التي مر بها خلال مدة البحث بارتفاع أسعار النفط الخام والتي تعتبر حالة رواج او انخفاضه وتراجعه والتي تعتبر حالة كساد ، لارتباطها مباشرةً بحجم الانفاق العام ,وكانت النتائج كما في جدول (4).

إذ يلاحظ من خلال النظام الأول (Regime 1) معنوية العلاقة الناشئة بين متغير الانفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي، أي ان زيادة الانفاق العام بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.82%) في ظل أوقات التضخم، كما يشير النظام الثاني لمعنوية ضعيفة عند 1% من حيث تأثير الانفاق العام أي ان زيادة الانفاق العام بمقدار (1%) تؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (0.39%).

Markov Smoothing Switch regime results (4) جدول

Dependent Variable: Y1

Method: Markov Switching Regression (BFGS / Marquardt steps)

Date: 04/01/22 Time: 19:01

Sample: 2004 2020

Included observations: 17

Number of states: 2

Initial probabilities obtained from ergodic solution

Standard errors & covariance computed using observed Hessian

Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=746394427)

Convergence achieved after 41 iterations

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Regime 1				
0.0000	12.63270	0.065185	0.823468	X
0.0020	16.08441	4827481.	7764719 5	C
Regime 2				
0.0001	1.996098	0.196759	0.392750	X
0.0000	9.839231	16761411	1.65E+08	C
Common				
0.0000	69.19412	0.223606	15.47225	LOG(SIGMA)

Transition Matrix Parameters				
0.0698	1.813347	1.567439	2.842312	P11-C
0.1641	-1.391544	1.785041	-2.483964	P21-C
39186673	S.D. dependent var		1.56E+08	Mean dependent var
3.56E+15	Sum squared resid		17219912	S.E. of regression
-291.5560	Log likelihood		1.184210	Durbin-Watson stat
35.46732	Schwarz criterion		35.12424	Akaike info criterion
			35.15834	Hannan-Quinn criter.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

اما مصفوفة الانتقال فكانت على النحو التالي:

$$\begin{bmatrix} 0.76547 & 0.013453 \\ 0.031387 & 0.634301 \end{bmatrix}$$

اذ ان احتمال وجود الانتقال في النظام الأول (Regime 1) عند الفترة (t) (نظام الرواج) هو (76.54%) أي إنه وعند هذه النسبة وفي معظم الأوقات النظام الذي يخضع له الناتج المحلي الاجمالي من خلال علاقته مع الانفاق العام هو نظام الأسعار المرتفعة ، مع وجود احتمال مقدر بـ (63.43%) كاحتمال وقوع الانتقال في نظام الرواج دائماً في الفترة (t+1)، مما يعني ان النظام السائد هو نظام الأسعار المرتفعة.

وتفسر النتيجة اقتصادياً انه في وقت الرواج ومع انتعاش الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط الخام مثلاً بسبب زيادة الطلب العالمي الذي يؤدي الى زيادة الأسعار مما ينعكس بدوره على الإيرادات النفطية التي تغطي الجزء الأكبر من الانفاق العام في العراق وهذا بدوره يشكل عامل ضغط على حجم الطلب الكلي الفعال داخل الاقتصاد وبالنتيجة يؤدي الى ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي، وهذا التحليل ينطبق مع واقع النظرية الاقتصادية.

أما احتمال الانتقال للنظام في نظام الكساد (Regime 2) فيشير من خلال الفترة (t) هو (3.13%) أي انه نادراً ما يحدث انهيار للأسعار وانخفاضها في حالة انخفاض الانفاق العام وفقاً لنتائج النموذج المقدر، أما احتمال ان يكون الانتقال في نظام انخفاض الأسعار في المدة (t+1) هو (1.34%) وهي نسبة ضعيفة ايضاً.

والشكل (1) يوضح مختلف الانتقالات السلسة (Switch Smoothing) والتغيرات التي طرأت في العلاقة بين المتغيرات وفقاً للنموذج المقدر, اذ يلاحظ انه وقعت عدة انتقالات بين النظامين حيث يمثل الشكل ادناه على وجود النظام في وقت الكساد الذي كان سائداً للمدة 2006 و 2007 بسبب الأوضاع الأمنية في العراق التي انعكست على المستوى العام للأسعار مع انتاج نفطي منخفض في تلك المدة ليتباطئ في الفترة منتصف 2007 ولغاية 2010، ويعود مرة أخرى بعد عام 2010 ولغاية نهاية مدة البحث بسبب العديد من الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد سواءً بسبب الأوضاع الأمنية او بسبب الازمات المتحققة نتيجة الانخفاضات المتكررة في أسعار النفط العالمية والتي تنعكس بصورة سلبية على الاقتصاد العراقي.

DOI: 10.33687/jhssr.002.05.000294

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

شكل (1) Transition between Regime

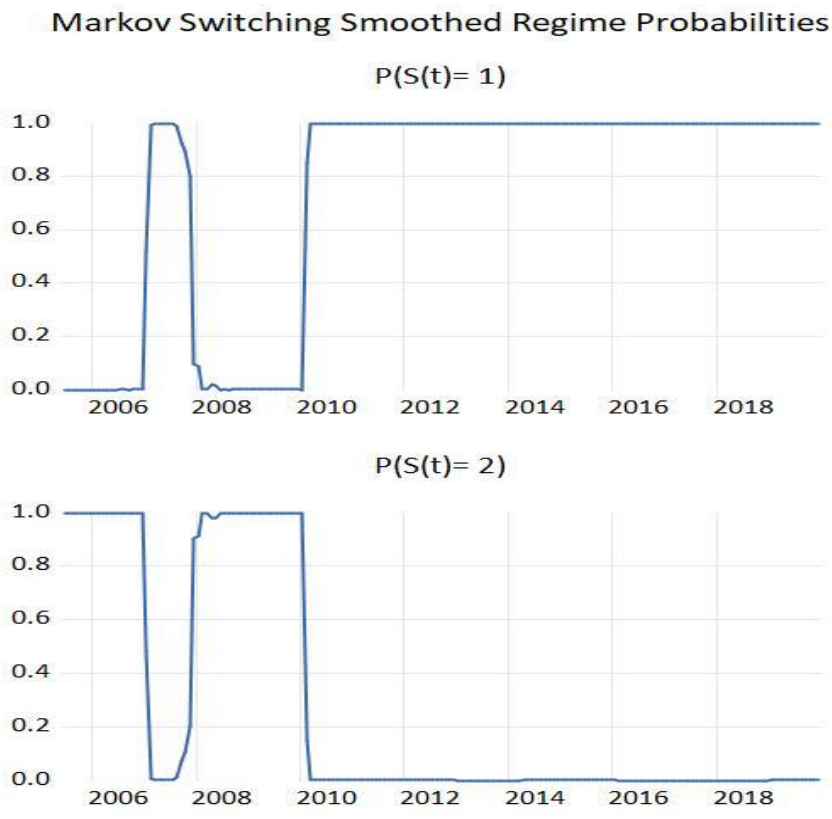

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

ويتضح من الشكل البياني اعلاه وجود النظام في نظام الرواج وقد ساد هذا النظام في المدة نهاية 2007 ولغاية 2010، وهي الفترة التي وصلت فيها أسعار النفط الخام العالمية الى ارقام قياسية اذ قدر البرميل الواحد بـ (147) دولار وتزامن مع الازمة المالية العالمية التي اثرت ايجاباً على الاقتصاد العراقي بانخفاض الأسعار العالمية للسلع خاصة إذا ما علمنا ان الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيرادات بشكل كبير.

كما يلاحظ في النظام الأول (Regime 1) نظام الرواج معنوية متغير الانفاق العام وبعلاقة طردية موجبة مع التضخم، أي ان زيادة الانفاق العام بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة التضخم بمقدار (2.13%)، اما النظام الثاني يشير الى سالبية الانفاق العام مع معدل التضخم أي ان زيادة الانفاق العام بمقدار (1%) تؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار (0.17%).

جدول (5) Markov Smoothing Switch regime results

Dependent Variable: Y2 Method: Markov Switching Regression (BFGS / Marquardt steps) Date: 04/01/22 Time: 19:22 Sample: 2004 2020 Included observations: 17 Number of states: 2 Initial probabilities obtained from ergodic solution Standard errors & covariance computed using observed Hessian Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=859869252) Convergence achieved after 2 iterations

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Regime 1				
0.0000	10.64323	0.200563	2.134643	X
Regime 2				
0.1011	-1.639370	0.105708	-0.173295	X
Common				
0.0000	8.629893	0.204435	1.764252	LOG(SIGMA)
Transition Matrix Parameters				
0.2237	1.216792	1.790912	2.179168	P11-C
0.0346	-2.113230	1.371952	-2.899250	P21-C
15.96343	S.D. dependent var		11.13412	Mean dependent var
1200.326	Sum squared resid		9.259459	S.E. of regression
-58.44264	Log likelihood		1.545265	Durbin-Watson stat
7.708903	Schwarz criterion		7.463840	Akaike info criterion
			7.488200	Hannan-Quinn criter.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

اما مصفوفة الانتقال فكانت على النحو التالي:

$$\begin{bmatrix} 0.901254 & 0.184744 \\ 0.136578 & 0.912548 \end{bmatrix}$$

اذ ان احتمال وجود الانتقال في النظام الأول (Regime 1) عند الفترة (t) (نظام الرواج) هو (90.12%) أي انه في معظم الأوقات النظام الذي يخضع له المستوى العام للأسعار وعلاقته مع الانفاق العام هو نظام الأسعار المرتفعة، مع وجود احتمال مقدر بـ (91.25%) كاحتمال وقوع الانتقال في نظام الرواج دائماً في الفترة (t+1)، مما يعني ان النظام السائد هو نظام الأسعار المرتفعة ,وتفسر اقتصادياً هذه النتيجة ان في وقت الرواج مع انتعاش الاقتصاد فان الانفاق يتسبب بارتفاع معدلات التضخم , الا أن السياسة النقدية تتدخل للتحكم بمستويات الأسعار خلال مدة البحث في قسمها الثاني ، وهذا واضح في النظام الأول (نظام الرواج) المرتفع عن النظام الثاني (نظام الكساد)، اذ ان أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراق والتي تتحكم بحجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد هي السائدة نوعاً ماً فتدخل البنك المركزي عن طريق سحب جزء من فائض المعروض النقدي داخل الاقتصاد أدى الى استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار وبشكل ممتد على المديين القصير والطويل ,اما احتمال الانتقال للنظام في نظام الكساد (Regime 2) خلال الفترة (t) هو (13.65%) أي انه نادراً ما يحدث إنهيار للأسعار وانخفاضها في حالة انخفاض الانفاق العام وعرض النقود وحجم الدين العام الداخلي وفقاً لنتائج النموذج المقدر، أما احتمال ان يكون الانتقال في نظام انخفاض الأسعار في المدة (t+1) هو (18.47%) وهي نسبة ضعيفة ايضاً , والشكل الآتي يوضح مختلف الانتقالات السلسة (Switch Smoothing) والتغيرات التي طرأت في العلاقة بين متغيرات البحث وفقاً للنموذج المقدر, اذ يلاحظ انه وقعت عدة انتقالات بين النظامين حيث يمثل الشكل الأسفل على وجود النظام في

DOI: 10.33687/jhssr.002.05.000294

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

نظام الكساد الذي كان سائداً بسبب الأوضاع الأمنية في العراق التي انعكست على المستوى العام للأسعار مع انتاج نفطي منخفض بسبب العديد من الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد سواءً بسبب الأوضاع الأمنية او نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية والتي تنعكس سلباً على الاقتصاد العراقي.

شكل (2) Transition between Regime

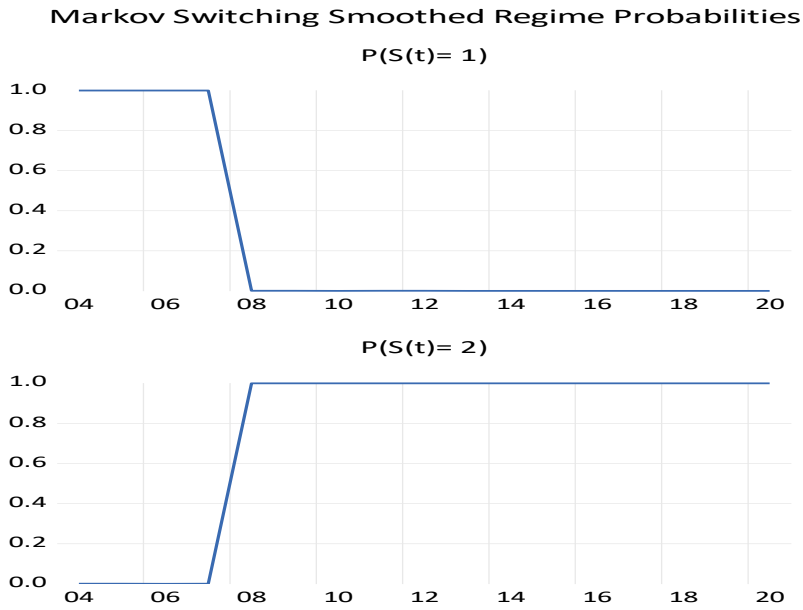

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

اما الجزء الاسفل من الشكل البياني اعلاه يشير لوجود النظام في فترة الرواج وقد ساد هذا النظام في فترة ما بعد العام 2008,من التحليل أعلاه يمكن الحكم على فعّالية السياسة المالية والنقدية في التحكم بمستويات الأسعار خلال مدة البحث.

الاستنتاجات

1. ان تحقيق الناتج والحفاظ على معدلات تضخم مستقرة نسبياً مسألة مهمة يتطلب تحقيقها بصورة أساسية تدخل الدولة من خلال الوسائل والسياسات الاقتصادية المتنوعة والانفاقية منها على وجه الخصوص.
2. تبين ان السياسة الانفاقية كانت توسعية على أثر زيادة مضطردة في حجم الانفاق العام خلال سنوات البحث, وهو ما يفسر أهمية تلك السياسة في تأدية دور اقتصادي فعال وحيوي نابع من فلسفة الدولة.
3. ان المحدد الرئيس لاتساع نطاق السياسة الانفاقية مبني على مدى توافر الايرادات النفطية كونها تمثل الجزء الاكبر من الايرادات العامة, وهذا يدل على ان فاعلية استخدامها كأداة أو سياسة من قبل الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرهون بارتفاع اسعار النفط.
4. تبين من خلال استعراض وتحليل واقع حجم الناتج المحلي الاجمالي انها جاءت كنتيجة طبيعية ارتبطت بازدياد حجم الايرادات النفطية والتي تشكل النسبة العظمى من تكوين هيكل الناتج المحلي الاجمالي.
5. ان في وقت الرواج ومع انتعاش الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي والذي انعكس ايجاباً على الانفاق العام في العراق وهو حقق زيادات في حجم الناتج المحلي الاجمالي كما تسبب بارتفاع معدلات التضخم الا ان السياسة النقدية تدخلت عبر ادواتها وهو ما أدى الى استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار وبشكل ممتد على المديين القصير والطويل.
6. أظهرت النتائج مع معظم أوقات البحث فاعلية السياسة الانفاقية للدولة في التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة البحث.

المقترحات

1. تكثيف مساعي الحكومة في ترتيب أولويات سياساتها الانفاقية وضبطها عبر اصلاح هيكلها وجوانبها المتعددة, مع ضرورة تحسين وتحقيق الكفاءة العالية في توجيه تلك السياسة بما يتلائم مع تنويع مصادر تمويلها والاهداف المطلوب تحقيقها.
2. الاسراع في ايجاد بدائل اقتصادية حقيقية وفعالة لتتخلي عن تبعية تقلبات اسعار النفط والتي تنعكس سلباً على أداء السياسة الانفاقية للدولة.

3. ضرورة التنسيق والتكامل مع السياسة النقدية في مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي ,من خلال تحقيق الاستقرار النقدي فضلا عن المالي عبر ضبط مستويات الاسعار واستهداف التضخم.
4. تنمية وتطوير القطاع السلعي لتحقيق توسع في قاعدة العرض السلعي في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق ,وهذا من شأنه ان يسهم تحقيق استقرار مستويات الاسعار ومن ثم تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.
5. العمل على تحقيق نمو اقتصادي متوازن في كافة القطاعات والذي يعد منطلقاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توجيه الانفاق بشقيها الجاري والاستثماري نحو القطاعات الضرورية والحيوية المنتجة وضرورة تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لذلك.

المصادر:

1. تودارو, ميشيل (2006) ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسين ، محمد حامد ، دار المريخ ، الرياض , السعودية.
2. حسين , منى يونس (2007), التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم ، مكتبة الفتح ، بغداد.
3. خلف ,فليح حسن (2006), التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط1 ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان, الأردن.
4. الخصاونة, صالح فواز (2000), مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط3 , دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن.
5. عريقات, حربي محمد موسى (2006), مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن.
6. عطية, محمود صالح,2011, اسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الاشارة للعراق, مجلة ديالى للبحوث الانسانية, الاصدار 50, جامعة ديالى, العراق.
7. عناية , غازي حسين (2000), التضخم المالي , مؤسسة شباب الجامعة للنشر , الإسكندرية, مصر.
8. العيسى, نزار سعدالدين وقطف, ابراهيم سليمان (2006), مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، الحامد للنشر والتوزيع ، عمان, الأردن.
9. مجيد,ملاذ فائق (2016),اثر السياسة الانفاقية في بعض المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي, كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,مجلة الجامعة العراقية, الاصدار الثالث, العدد 41.
10. حميد, مقراني (2015) , أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012) ,مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية , جامعة بومرداس, الجزائر.
11. الوزني,خالد واصف والرفاعي, أحمد حسين (2008 مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط9 ، دار وائل للنشر ، عمان , الأردن.
12. البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .
13. وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,مديرية الحسابات القومية.

14. William.A.Mceahern(2012),Economics A Contemporary Interduction, South-Western, cengag learning.USA

DOI: 10.33687/jhssr.002.05.000294

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.